مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)
Industrial Economics Journal –Khezzartech
EISSN: 2588-2341 ISSN:1112-7856
المجلد 12/ العدد:01 (2022) ص 233-255

تقييم الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر من حيث المضمون المتعلق بأداء المؤسسات الصناعية

Assessment of Algeria economic reforms in terms of the content of the industrial companies' performance

عيسى بولخوخ [1]*، مصطفى قيتشاح [2]

[1] جامعة باتنة 1 الحاج لخضر (الجزائر)، aissa.boulkhoukh@univ-batna.dz

[2] جامعة باتنة 1 الحاج لخضر (الجزائر)، kitcheh05mostafa@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2022/02/12 تاريخ القبول: 09-06-2022

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أولي لأداء المؤسسات الصناعية في ظل الاصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، باعتبارها الركيزة الرئيسية لإحداث التنمية.

وقد تبين أنها تعاني من ضعف في الأداء مرتبط أساسا ومنذ البداية بتقديرات الخطة الاقتصادية وتباعا التطبيق الفعلي للاستراتيجيات المعتمدة لتطوير القطاع الصناعي.

الكلمات المفتاحية: الأداء ; المردودية، استقلالية المؤسسات ; إعادة الهيكلة الصناعية ; التأهيل.

تصنيفات JEL : N1، L6، E6

Abstract

This study aims to conduct a preliminary assessment of the industrial companies' performance in the light of the economic reforms adopted by Algeria since its independence up to date, considering that they are the fundamental pillars of development.

It has been found that they have a poor performance, which is mainly linked since the start to the estimates of the strategic-economic plan adopted for developing the industrial sector.

Keywords: Performance; Efficiency; Autonomy of companies; Industrial restructuring; Rehabilitation.

JEL Classification Codes: N1, L6, E6

* المؤلف المرسل

1. مقدمة

منذ أن حظي علم الاقتصاد بمكانته كعلم في نهاية القرن التاسع عشر، ادركت كل الدول حقيقة أن تراكم الثروة لا ينبني من خلال تراكم سبائك الذهب وممارسة سياسات الاحتكار الحمائية وفرض القيود الاقتصادية، وأن خلق الثروة الحقيقية يحدث عندما يتحول إنتاج وتوزيع الناتج الخام للأرض وجهود العمال إلى مقتنيات ملموسة تزيد من تراكم رأس المال بشكل متوالي. وهو ما يشير الي أهمية نشاط المؤسسات الصناعية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية وحرص كل الدول على تطوير قطاعاتها الصناعية، وتحديدا من خلال صياغة كل الأطر التشريعية والسياسات الملائمة التى تسمح بنشأة المؤسسة الصناعية وضمان استمراريتها بكفاءة من جهة، وإصلاح الاختلالات وإزالة كل العوائق التي تقف في وجه ذلك من جهة أخري.

الجزائر، وبعد فشل نموذجها التنموي المستند إلى استراتيجية الصناعات المصنعة والثقيلة في إطار النهج الاشتراكي في سبعينيات القرن الماضي في إطار المخططين الرباعيين (1970-1974) و(1974-1977)، والذي أفرز مؤسسات عمومية عاجزة ماليا على الصعيد الجزئي، وتبعية اقتصادية لعائدات الريع النفطي كمصدر شبه وحيد لموارد خزينة الدولة العمومية على الصعيد الكلي. بادرت الدولة إلي الانتقال الي نهج اقتصاد السوق الحر كخيار ملزم، وخاصة بعد فشل سياسة إعادة الهيكلة العضوية والمالية لمؤسساتها الاقتصادية العمومية في الفترة (1980-1984) وصدمة الاسعار السالبة للنفط وانخفاض سعر الصرف أمام العملات الأخرى في سنة 1986، حيث تعتبر هذه الاخيرة سنة تحول وأساس الشروع في جملة الاصلاحات الاقتصادية للمنظومة النقدية والمالية والمؤسساتية، مضامينها تهدف إلى استعادة استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي، وتوفير البيئة المواتية بما يتيح للمؤسسات الصناعية ومن دون مزاحمة من القطاع العام إمكانية التمويل وحرية المساهمة في عملية الاستثمار الصناعي في كل المجالات المدرة للقيمة المضافة كما ونوعا لزيادة

النمو الاقتصادي وتلبية الطلب المحلي داخليا، وتسهيل عملية اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي كاقتصاد فاعل متنوع وغزير منتجاته تستوفي شروط الجودة والتنافسية العالمية.

اعتمادا على ما تم من مدخل للإشكالية المراد بحثها، وبغرض الوقوف على مدي تطابق الاجراءات المتضمنة في الاصلاحات الاقتصادية المعلنة منذ سنة 1986 ونتائجها علي أرض الواقع بدلالة أداء وتطور نشاط المؤسسات الصناعية في الجزائر، يمكن طرح الاشكالية التالية: **إلى أي مدي ساهمت الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر في تحسين أداء المؤسسات الصناعية، وتباعا تحقيق هدف التنمية والنمو الاقتصادي؟**

وكإجابة مبدئية للإشكالية المطروحة نفترض وجود أثر إيجابي للإصلاحات الاقتصادية المعتمدة على أداء المؤسسات الصناعية في الجزائر.

ونظرا لأن هذا البحث لا يخلو من أهداف فسنورد أهمها فيما يلي:

- الاحاطة بماهية وفلسفة الاصلاح الاقتصادي من حيث المضمون، الأنواع ومتطلبات نجاحه.
- التعرف على السياق الاقتصادي الجزائري بشكل عام، وأهم الإصلاحات الاقتصادية التي اقترحت بدلالة تحسين أداء المؤسسات الصناعية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.
- محاولة تسليط الضوء على نقاط القوة او الضعف في خطط الاصلاح المقترحة، وتباعا مدي مساهمتها في التحسين أو الانتقاص من أداء المؤسسات الصناعية في الجزائر.
- التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي قد تساهم في تطوير أداء المؤسسة الصناعية في الجزائر مستقبلا.

لتحقيق هدف هذه الدراسة والإجابة علي التساؤل الرئيس واختبار صحة الفرضية المتبناة، تمّ اتباع المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي، ومن أجل تغطية اهم الاصلاحات الاقتصادية والتي وردت تباعا، حيث اللاحقة منها تقترح كمحاولة لتقويم سابقتها في سياق محطتي التحول من الاقتصاد الموجه الي

اقتصاد السوق تم تحليل الاشكالية في محورين: الأول يسلط الضوء علي الاصلاحات الواردة في فترة الاقتصاد الموجه، والثاني يسلط الضوء علي نظيرتها المقترحة للتكيف مع آليات اقتصاد السوق، ونستخلص في الخاتمة النتائج الخاصة بهذه الدراسة.

2. . الاصلاحات المعتمدة في إطار النموذج المخطط للتنمية (1967-1977)

للإحاطة بمرجعية مسار الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، سيكون من المفيد التطرق ولو بإيجاز الي ماهية سياسة الاصلاح الاقتصادي وأنواعها المقترحة استنادا إلى مختلف الفروض والمسلمات المستقاة من النظرية الاقتصادية، على اعتبار أنها تمثل القاعدة والمرجع الرسمي لصياغتها في خضم الجدل النظري المتعلق بمعضلة الاختيار الامثل لنوع السياسة الاكثر جدوى لضمان توازن واستقرار النظام الاقتصادي من حيث تحديد هدف السياسة الاقتصادية ومشروعية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

1.2 ماهية الاصلاح الاقتصادي ومرجعيته النظرية

يفيد مصطلح الاصلاح" سلسلة الاجراءات والتدابير التي يتم إدخالها على بنية الهيكل التنظيمي القائم. بهدف تحسين النمط الوظيفي لعناصر النظام، والرفع من فعالية الأدوار التي تؤديها الانظمة الفرعية، بطريقة مطردة ومنتظمة" (الشيخ، 2009، صفحة 277)، من خلال تفحصنا لهذا التعريف يمكننا تفكيكه الي شقين متكاملان: الشق الثاني يتعلق بالأداء الوظيفي للنظام والذي بإجماع كل الاقتصاديين يشير وبشكل مبسط وضمني الي مدي قدرة العناصر المكونة لهذا النظام – المؤسسات- علي إنجاز العمل بشكل يؤدي الي بلوغ الاهداف المسطرة من البداية وتحصيل مردودية رأس المال وهو ما يشير صراحة إلى مفهوم الأداء المتضمن الفعالية (Jaquet، 2020، صفحة 2)، وذلك في سياق الشق الاول المتعلق بالإجراءات والتدابير المختارة- السياسة الاقتصادية- والتي هي محل جدل نظري مازال قائما ومستمر بين الاقتصاديين من حيث المنهج المعتمد لتنظيم الاقتصاد، هدف السياسة الاقتصادية، الافق الزمني لانتقال أثر أدواتها، والمسلمات

المتعلقة بتوازن واستقرار النظام الاقتصادي ككل. في الواقع النظريات الاقتصادية المقترحة من منظور المدارس الاقتصادية جد متعارضة وغير متوافقة فيما يخص سياسات تنظيم وضبط الاقتصاد (Colin, 1994, pp. 7-49):

-المدرسة الكلاسيكية التقليدية بمختلف امتداداتها النقدية والجديدة تقر بان توازن النظام الاقتصادي تلقائي واستقراره يتمثل في استقرار الاسعار في المدي الطويل، وان استيفاء هدف الحد من التضخم يتأتى من خلال السياسة النقدية وتحييد السياسة المالية وتدخلات الدولة في النشاط الاقتصادي.

-في حين المدرسة الكينزية بمختلف امتداداتها تقر بأن النظام الاقتصادي غير مستقر تلقائيا ويستلزم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتحقيق هدف العمالة الكاملة في المدي القصير، من خلال السياسة المالية، حيث السياسة النقدية تكون تحت وصايتها وترافقها لتوفير التمويل اللازم لتحفيز الطلب الكلي من خلال زيادة الانفاق الحكومي.

نظريا يعتمد صندوق النقد الدولي في تصميم سياسات الاصلاح الاقتصادي على مقاربتان مستلهمتان من آراء منظري التيار الكلاسيكي الجديد، هما التثبيت الاقتصادي والتصحيح (التعديل) الهيكلي أو المزج بينهما للعودة بالاقتصاد الي الوضع الطبيعي- التوازن بين جانبي الطلب الكلي والعرض الكلي-. تختص برامج التثبيت بتوجيه سياسات احتواء الطلب: السياسة النقدية، المالية وسياسة سعر الصرف بشكل متشدد يضبط خلل فائض الطلب الكلي المتفوق على نمو العرض الناجم عن السياسات المحلية التوسعية. التي تتسبب في تدهور الميزان التجاري أو اختلال ميزان المدفوعات وتدهور التنافسية وتشوه الاسعار النسبية وفقدان الجدارة الائتمانية بفعل الاستدانة الخارجية الدائمة والمتكررة.

في حين تختص برامج التصحيح الهيكلي بإصلاح سياسات العرض التي تتسبب في نشوء تشوهات نظام الاسعار لغرض تحقيق أهداف سياسية واجتماعية-تمويل عجز الموازنة بالإصدار النقدي والسعي الطموح للنزول بمعدل البطالة تحت مستواه الطبيعي-لا تراعي الحتمية الاقتصادية ويعتمد تطبيقها على الرغم من العلم

المسبق بعدم فائدتها (عباس، 2004، الصفحات 6-8). ويحث التصحيح على دعم آليات اقتصاد السوق وإزالة كافة اشكال تدخل الدولة في الاقتصاد.

باختصار، يركز منهج الصندوق النظري للتعديل والتثبيت على الاجل القصير في الانطلاقة، ويستخدم منهجية البرمجة المالية لتحديد مستوي مستدام لميزان المدفوعات مع تحقيق استقرار الاسعار في المدي المتوسط والطويل، ويعتبر نموذج جاك بولاك حجز الزاوية لبرامج صندوق النقد الدولي، والذي يركز على تقليص حجم الاقراض المقدم للاقتصاد لمعالجة اختلال ميزان المدفوعات (عباس، 2004، صفحة 9). أهم متطلبات ومحاور برامج التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي تتلخص فيما يلي (شهرة، 2008، صفحة 42):

- تخفيف عجز الميزانية العامة للدولة
- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات
- دعم اقتصاد السوق وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

في الواقع، لم يسلم منهج الصندوق وبرامجه من الانتقادات، وقد تركزت انتقادات المدرسة البنيوية (الهيكلية) على سياسات تخفيض الطلب التي تعتبرها انكماشية ومسؤولة عن تعميق أزمة الدول التي تطبقها، إن مفكرو المدرسة الهيكلية يرجعون مشاكل البلدان التي تعاني من عدم الاستقرار الاقتصادي الي جذور الخلل في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية منها (شهرة، 2008، صفحة 40):

-الاعتماد على عملية التصدير للمواد الاولية، والمبالغة في التخصص الأحادي للإنتاج. مقابل إهمال القطاعات المحققة للأمن الغذائي، والتحسب للزيادة السنوية لعدد السكان. وفي ظل قلة النقد الاجنبي لمواجهة ظاهرة الاستيراد المتزايد من السلع الضرورية، فأن ضعف مرونة الجهاز الانتاجي وما يترتب عنه من ضعف قوى العرض، هو الذي يؤدي إلي وجود ظاهرة التضخم في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وتراجع رفاه المجتمع ككل.

2.2 تقديرات الخطة الاقتصادية المرتكزة على القطاع الصناعي كركيزة أساسية للتنمية في فترة السبعينات

بعد الاستقلال، لجأت الجزائر الي تأميم مؤسسات القطاع الزراعي والصناعي والمؤسسات المالية والنقدية الأجنبية الموجودة في التراب الوطني، ورغبة في النهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي انتهجت الجزائر النموذج المخطط للتنمية الاقتصادية كونه يتواءم والنهج الاشتراكي حيث القطاع العام هو الذي يقود عملية التنمية الاقتصادية، واعتمدت الدولة استراتيجية الصناعة المصنعة من خلال التركيز علي قطاعين هما الصلب والمحروقات، آملة في تطوير باقي القطاعات بالتدريج من خلال استغلال عائدات القطاع الصناعي كما كان مدرج في الاهداف التنموية للمخططين الرباعيين والمخطط المكمل لها علي طول الفترة (1969-1979)، وتعكس مبالغ الاستثمارات المخططة علي طول فترة السبعينيات في الجدول رقم (1) ميل وتركيز الدولة علي بناء القطاع الصناعي العمومي، حيث المخصصات المالية لهذا الأخير كانت تفوق دائما نسبة 50% مقارنة بباقي القطاعات الاخرى.

الجدول 1: متوسط الاغلفة المالية للاستثمارات المخططة للفترة (1967-1979)

الوحدة: مليار دج

المخطط	الثلاثي الأول (1967-1969)		الرباعي الأول (1970-1973)		الرباعي الثاني (1974-1977)		المخطط التكميلي (1978-1979)	
القطاعات	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة%	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة%
الصناعة	4,9	53,4	20,8	57,3	74	61,1	64,7	61,15
الزراعة	1,9	20,7	4,35	12	8,84	7,3	6,18	5,84
المتبقية	2,37	25,9	11,15	30,7	38,26	31,6	34,92	33
المجموع	9,17	100	36,6	100	121,1	100	100	100

المصدر: عبد العزيز شرابي، 2004، ص 14.

وبالإضافة إلي الجدول رقم (1) نلاحظ بوضوح في الشكل رقم (1) التزايد المستمر للمبالغ المخصصة لقطاع الزراعة وباقي القطاعات الأخرى علي طول الافق الزمني للمخطط الرباعي الأول والمخطط الرباعي الثاني حيث بلغت مخصصات القطاعين الزراعي وباقي القطاعات ذروة قصوى بمقدار 8.84 مليار دج و38.26 مليار دج علي التوالي في سنة 1977 دج بعد أن كانت محتشمة بمقدار 1.9 مليار دج و2.37 مليار دج في سنة 1969.

الشكل 1: تطور متوسط مبالغ الاستثمارات المخططة للقطاعات الاقتصادية (1969-1979)

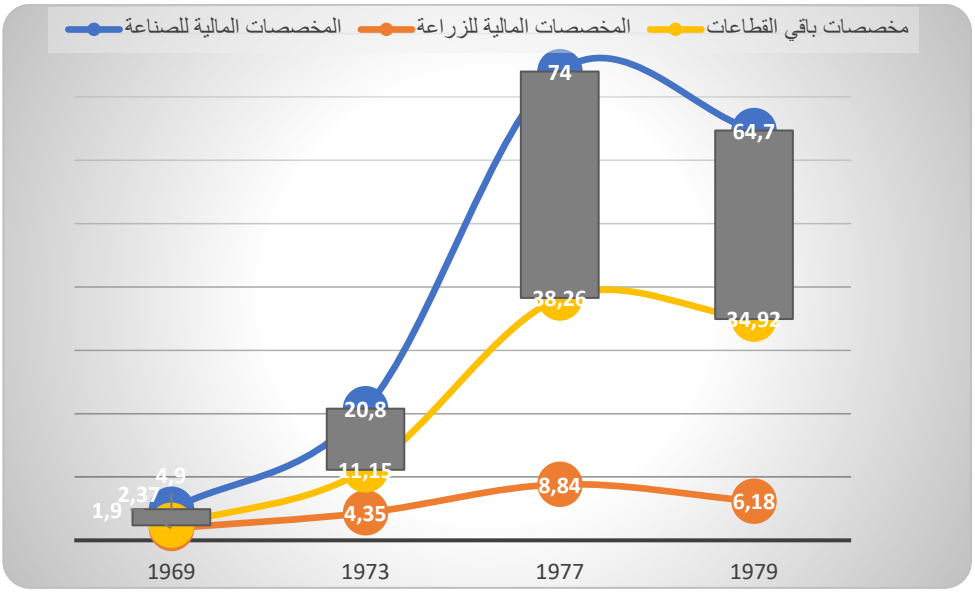

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (1) وبرنامج EXCEL

ويمكن ترجمة النتائج السابقة بارتفاع ودائع الخزينة العمومية من العملة الصعبة كانعكاس لزيادة عائدات النفط بسبب صدمة الاسعار الموجبة الناجمة عن تأميم النفط العربي في السبعينيات وسياسة التحكم في الانتاج التي نجم عنها ارتفاع سعر برميل النفط في السوق العالمية، مما سمح بتوفير تمويل اضافي لهذه الاستثمارات. وتجدر الاشارة الي أن تناقص التمويل بعد سنة 1977 يعكس ارتباط الاستقرار المالي والاقتصادي في الجزائر بشكل وثيق بتقلبات اسعار النفط، ويطرح بشكل جدي مشكلة عدم مرونة الجهاز

الانتاجي لباقي المؤسسات خارج مجال المحروقات، وهو ما يدعونا الي الاستفسار حول مواطن الخلل الكامنة في ضعف أدائها ومردوديتها الاقتصادية وتحري العوامل والمسببات التي حالت دون تحقيق ذلك، هل تتعلق بالأصل بنمط الإدارة والتسيير المتعلق بالخطة الاقتصادية المعتمدة في إطار النهج الاشتراكي؟ وفي حال ثبوت ذلك ما هي الإجراءات التي اعتمدتها السلطة لتقويم أداء المؤسسات الاقتصادية الصناعية وضمان استمرار نشاطها بالشكل الذي يخدم تنمية البلد في المستقبل؟

3.2 الواقع المتأزم للمؤسسات الاقتصادية في ظل خطة استراتيجية الصناعات المصنعة

أفرز نموذج الصناعة المصنعة للاقتصادي الفرنسي ديستان دوبرنيس المتوافق مع نهج الاشتراكية في فترة السبعينات مؤسسات صناعية وطنية كبيرة الحجم تتطلب–منذ البداية– مستويات علي جانب كبير من الارتفاع في الاصول الثابتة الغير قابلة للتقسيم، فمثلا إنتاج الحديد والصلب عن طريق استخدام الحديد الخام، يستلزم مبالغ طائلة لإقامة الفرن اللازم لهذه العملية، فهذا الاصل الثابت لا يمكن تقسيمه إلي وحدات صغيرة تشتري الواحدة بعد الأخرى علي مر الأيام (شريف، 1980، صفحة 538). كما أن إنشاء معامل ووحدات تصفية وتكرير البترول والغاز الطبيعي وشركات توليد الكهرباء يندرج ضمن الصناعات الكثيفة رأس المال الثابت التقني، وتمتاز بأنها قليلة العمالة وتحتاج رأس مال بشري مؤهل ومساير للتطورات التقنية والتكنولوجية.

في الواقع تقييم أداء هذه المؤسسات الاستراتيجية والتي كان يفترض أن ينتقل أثرها إلى باقي مؤسسات القطاعات الأخرى من خلال علاقات الارتباط القائمة بين مختلف القطاعات كما ينص عليه أسلوب التخطيط المركزي، لا يمكن أن يتم بمعزل عن مراجعة النتائج الفعلية لهذه المؤسسات مع الخطة المرسومة في حد ذاتها وقبل الانتقاد علينا أن نحدد أولا هل الخطأ في الخطة نفسها أوفي التنفيذ؟

يقوم أسلوب التخطيط المركزي علي: حصر الموارد المالية والبشرية والمادية للدولة، ومحاولة استخدامها بطريقة مثلي وتوجيهها لتحقيق الاهداف التنموية للدولة خلال مدة زمنية معينة، مع امكانية التنبؤ بالنتائج (مصطفي يوسف كافي، 2014، صفحة 26).

من خلال اعتماد هذا التعريف كمرجع يمكننا تقييم الأداء الفعلي للمؤسسات الاقتصادية وفقا لأهداف الاستراتيجية المرسومة في فترة السبعينات والتي أبعادها من حيث الافق الزمني كانت تفترض أن فترة 15 سنة تكفي لإحداث تغير هيكلي في بنية الاقتصاد الجزائري مع مطلع الثمانينات، ومن حيث الأهداف المسطرة تقتضي إحداث تنمية متوازنة اقليميا واقتصاديا وتحقق التحول المنتظر اجتماعيا.

عملية التقييم المبدئي في نهاية السبعينات افضت الي أن أغلب المؤسسات الوطنية كانت في حالة عجز مالي وتعاني من تراكم الديون ومردوديتها الاقتصادية ضعيفة لتحصيل الايرادات الكافية للوفاء بالتزاماتها (شيخ، 2009، صفحة 256). وذلك لتراكم مجموعة من العوامل أفضت الي محدودية أدائها الاقتصادي خارجة عن نطاقها وإنما متعلقة بنمط التسيير والإدارة الغير الكفؤ للتخطيط المركزي والذي لم يراعي عند صياغة الخطة العديد من الجوانب اللازم أخذها بعين الاعتبار وبعناية عند تقرير نوع وحجم ونشاط المنشأة الصناعية وفقا لمعطيات البيئة الاقتصادية والاجتماعية المتاحة آنذاك، والتي شكلت فيما بعد قيود وأسباب فشلها وسنحاول تلخيص أهم هذه الجوانب في النقاط التالية:

أ- القيد التمويلي: على طول الفترة 1970-1986 كان تمويل المشاريع المخططة مركزيا لا يتم عن طريق حصر الموارد الذاتية واستغلالها، إنما كان يتم عن طريق الاقتراض الخاضع للمراسيم الادارية دون الاخذ بعين الاعتبار مردودية المؤسسات العمومية، وكنتيجة لسهولة تحصيل هذه الاخيرة على التمويل من البنوك والتي كانت ملزمة على تغذيتها بالموارد النقدية عن طريق إصدار نقد البنك المركزي والاقتراض الخارجي (يعدل، 2000، صفحة 74).

في الواقع، في فترة السبعينات لم تعتمد المؤسسات الاساليب المتعارف عليها في الادارة المالية لهيكلها المالي والذي كان يفترض أن ينطوي على كل انواع وأشكال التمويل: ملكية (موارد ذاتية) واقتراض، ومن

دائم ومؤقت، ومن طويل الأجل وقصير الأجل لتشكيل فوائض اقتصادية تمكنها من تسديد ديونها المتراكمة. وكان من المنطقي أن يفرز هذا النمط من التسيير المالي القائم على الاستدانة المصرفية فقط في مرحلة التخطيط المالي للاقتصاد في فترة السبعينات مؤسسات اقتصادية عاجزة مالي في بداية الثمانينات دورها يقتصر على تدويل الديون وتدويرها لسد ثغرات عجزها المالي في كل مرة. ومؤسسات بنكية تجهل وظيفتها الاصلية والمتمثلة في الوساطة المالية، وبروز مشاكل نقدية واقتصادية علي المستوي الكلي كبيرة كنتيجة لتراكم رصيد الديون السيادية الناتج عن تمويل النموذج التنموي لإستراتيجية الصناعة المصنعة والذي ارتفع من حوالي 1 مليار دولار عام 1971 إلي ما يزيد عن 17 مليار دولار عند نهاية عام 1977، وهي السنة الاخيرة من المخطط الرباعي الثاني (مجينطة، 2012، صفحة 11).

ب–القيد التكنولوجي: سبق وأن تطرقنا إلي أن إستراتيجية الصناعة المصنعة كثيفة رأس المال والتكنولوجيا وبالتالي تحتاج إلي يد عاملة مؤهلة تقنيا وعلميا، بيد أن الخطة لم تراعى كفاءة المورد البشري آنذاك حيث الأمية كانت مستفحلة، وكانت الوزارات الوصية عن المؤسسات العمومية تستعين بالشركات الاجنبية سواء تعلق الامر بالدراسات أو تنفيذ المشروعات، ومن ثم اصبحت وضيفة تسيير الموارد البشرية والبحث والتطوير غير معتمدة في أغلبية المؤسسات، وبالتالي يمكن الحكم علي فشل تطبيق الاستراتيجية لأن تكاليف التشغيل في ظل غياب العنصر البشري المؤهل كانت مرتفعة.

ج–القيد التنظيمي: ونشير في هذا السياق أن إدارة المؤسسات الاقتصادية العمومية لم تكن تحظى باستقلالية التسيير على المستوي العضوي، التشغيلي والمالي وكان دورها يقتصر على تنفيذ القرارات الفوقية للوزارات المركزية، مما أثار إشكالية حقيقة بخصوص العنصرين المتعلقين بالمسؤولية والرقابة الداخلية على أداء المؤسسات العمومية بدلالة النتائج الفعلية.

شكلت القيود المذكورة بالإضافة الي الاعتماد المفرط على عملية التصدير للمواد الاولية، والمبالغة في التخصص في قطاع المحروقات– منشآت معتبرة الحجم– اختلالات هيكلية وقفت عائقا في وجه أداء

المؤسسات العمومية، برأينا كلها كانت عوامل شكلت خليط غير متجانس من مسببات الفشل تنطوى كلها تحت ضعف الادارة المالية على الصعيدين الجزئي والكلي للاقتصاد.

4.2 الإجراءات المقترحة في بداية الثمانينات لتحسين المردودية المالية والاقتصادية للمؤسسات

في إطار المخطط الخماسي الاول المعلن في الفترة (1980-1984) قامت السلطات الجزائرية بإدراج مجموعة من الاجراءات الاقتصادية بهدف تقويم نقائص الاستراتيجية السابقة والمتعلقة بأداء المؤسسات العمومية والناجم أساسا عن ضعف تسييرها الداخلي وتراكم ديونها وكبر حجمها وسوء تحكمها في التكنولوجيا مع صعوبة مراقبتها في سياق الادارة المركزية المفرطة، من خلال إعادة إصلاح هيكل هاته المؤسسات، وفقا لمبادئ عملية إعادة الهيكلة (المنهجية والتقنية ومبادئ تحسين ودعم التسيير) (مداني، 2004، الصفحات 136-137). وبنوعيها المتعلق بإعادة الهيكلة العضوية القائم علي تحويل المؤسسات الكبيرة الحجم الي مؤسسات صغيرة ومتوسطة. ومن خلال إعادة الهيكلة المالية من خلال تكوين رأس مال للمؤسسات العاجزة ماليا عن طريق تحويل ديونها الطويلة الأجل إلى هبات تتحمل الخزينة دفعها، وفي المقابل تقوم هذه المؤسسات بتسيير هذا المورد الذاتي (رأس المال الجديد) وتراكمه من خلال تصريف منتجاتها في السوق.

يوضح الجدول أدناه صورة رقمية لعدد المؤسسات الناجم عن إعادة الهيكلة العضوية لهذه الفترة.

الجدول 2: عدد المؤسسات الناتج عن إعادة الهيكلة العضوية على طول الفترة 1980-1984

الفترة	1980	1980-1984			
المؤسسة	عمومية	عمومية	ولائية	بلدية	مزارع نموذجية
العدد	150	504	1079	1079	3429
المجموع	150	6091			

المصدر: محمد بلقاسم بهلول،1999، ص 112.

3. اقتصاد السوق كبديل لتحصيل كفاءة المؤسسات الصناعية لتحقيق هدف التنمية

يمكن اعتبار سنة 1986 بداية الاصلاحات الاقتصادية بصدور رزنامة من القوانين تمهد وتقود التحول إلى اقتصاد السوق، استهدفت في المرحلة الأولي تحسين أداء المؤسسات والأداء الاقتصادي بشكل عام من خلال تقويم الجانب التنظيمي والطبيعة القانونية للمؤسسة الاقتصادية وإصلاح النظام المصرفي لتعزيز الاستقرار النقدي، وتباعا في مرحلة ثانية إعادة الهيكلة الصناعية والخصخصة وتشجيع الاستثمار الأجنبي في فترة التسعينات، وكمحطة جديدة اعتماد استراتيجية لتطوير القطاع الصناعي تقوم علي تأهيل المؤسسات المتوسطة والصغيرة الصناعية عبر مجموعة من البرامج ابتداء من الالفية الأولي بهدف تعزيز تنافسيتها واندماجها في الحركة الاقتصادية العالمية، وفيما يلي سنتطرق إلي مضامين وأهداف أهم هذه الاصلاحات بحسب الفترات المتزامنة وصدورها ثم نحاول تقييم مدي مساهمتها في تحسين أداء القطاع الصناعي وتباعا تقصي أثرها علي التنمية الاقتصادية.

1.3 مضمون وأهدف الاصلاحات الاقتصادية في الفترة 1986-2017

الفترة من 1986 إلى 1999

تزامنت بداية هذه الفترة مع صدور ثلاثة نصوص أساسية هي (يعدل، 2000، صفحة 74):

القانون 86-12 المؤرخ في 19-08-1986 المتعلق بنظام القروض والبنوك، القانون 88-16 المؤرخ في 12-01-1988 المتعلق باستقلالية المؤسسات، والقانون 90-10 المؤرخ في 14-04 - 1990 المتعلق بالنقد والقرض. مضمون هذه القوانين هو تمكين النظام المصرفي من وظيفة الوساطة المالية واستعادة تنظيمه الأرطودوكسي بحيث يعمل علي جمع الموارد الادخارية وتقديم قروض علي أساس المردودية (يعدل، 2000، صفحة 74) التي تستلزم دراسة مستفيضة لجدوى المشروعات المقترضة، هذه الأخيرة وبحسب القانون المتعلق باستقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية اصبحت ذات شخصية معنوية مستقلة ماليا وإداريا متحررة من التسيير الاداري المركزي وتنشط بحسب مبدأ الربحية، تخضع لأحكام القانون التجاري

المتعلق بالإفلاس والتسوية والذي يشير صراحة إلي أن مسيري هذه المؤسسات مسؤولون وملزمون قانونا بتحقيق نتائج إيجابية لتفادي الانسحاب من السوق، وبالتالي فهم مجبرون علي تحري حسن الأداء والفعالية في استغلال موارد الشركات بما يضمن تحقيق أهدافها الانتاجية والمردودية الاقتصادية التي وجدت من أجلها لضمان استمرارية نشاطها في السوق. وهذا في سياق كلي متعلق باستقلالية بنك الجزائر وفقا لقانون النقد والقرض 90-10 الغير ملزم بتمويل وإقراض الحكومة وهو ما يفيد استحالة تدخلها لإنقاذ المؤسسات المفلسة والتي ستجد نفسها خارج دائرة النشاط الاقتصادي إن لم تتأقلم مع الظروف المحيطة وتتفادى ولوج المخاطر دون توخي عامل الكفاءة في التسيير والإدارة.

بالإضافة إلى الاصلاح المتمثل في استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية وتكملة للتحول من الاقتصاد الموجه إلي العناصر المشكلة لاقتصاد السوق التنافسي في إطار الشروط التي وضعها صندوق النقد الدولي المشرف علي اجراءات التثبيت الهيكلي في الفترة (1994-1995) والبنك الدولي القائم على التصحيح الهيكلي للفترة (1995-1998) للموافقة على إعادة جدولة الدين السيادي الخارجي.

تبنت الجزائر سياسة إعادة الهيكلة الصناعية سنة 1994 بهدف رفع القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية المنتجة حتى تنال تأشيرة الاندماج في التقسيم الدولي للعمل، ويستلزم هذا الاصلاح إلغاء مزاحمة الدولة للقطاع الخاص وانسحابها من النشاطات ذات الطابع المنتج والتنافسي. ولكون الخصخصة تندرج ضمن الوسائل والتدابير المتعلقة بإعادة الهيكلة الصناعية والمعتمدة لإعادة تنظيم وتوزيع وتحديث الانتاج في ظل هيمنة القطاع الخاص باعتباره أكثر فاعلية وكفاءة في تخصيص الموارد المحدودة من القطاع العام الذي يعتبر مصدر استنزاف وهدر للموارد ويخلو من روح المبادرة والمنافسة والتطور، تبنت الجزائر سياسة الخصخصة في منتصف سنة 1995 بموجب الأمر رقم 95-22 المؤرخ في آب 1995، والذي تضمنت مواده بشكل صريح أن الخصخصة تشير إلي التحويل الكلي أو الجزئي لملكية وتسيير الأصول الحقيقية والمعنوية ورأس المال لصالح أشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين للقانون الخاص. بتعبير مغاير هي عملية انتقال الملكية العامة إلى الملكية الخاصة (انتقال احتكار المؤسسات من الدولة إلي الخواص) (شيخ، 2009، صفحة 271). وقد

ترتب عن هذه الإطار المتعلق بإصلاح إعادة الهيكلة الصناعية وخصخصة المؤسسات في هذه الفترة النتائج التالية (عدون، 2003، صفحة 126):

– استقلالية 05 مؤسسات عمومية وطنية من 23 في المرحلة الأولي، وعرض 05 فنادق عمومية للبيع، وهذا في إطار الخصخصة. تصفية المؤسسات المفلسة، ويتعلق الأمر ب: 88 مؤسسة اقتصادية محلية، واستكمال برنامج إعادة تأهيل وهيكلة 23 مؤسسة اقتصادية.

– تعديل القانون الصادر سنة 1995 المتعلق بالخصخصة سنة 1997 لتسهيل إجراءات تحويل الملكية والعمل على تجسيدها ميدانيا وتسريعها من خلال إمكانية الدفع على أقساط ومشاركة العمال في أسهم رأس مال المؤسسات العمومية.

–الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر وإعطائه الأولوية من خلال قانون النقد والقرض الذي بموجبه تم تحرير نظام الاستثمار، إضافة إلى صدور المرسوم 12/93 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمارات، والذي يعطي للاقتصاد الوطني انفتاحا أكثر من خلال تحسين المناخ الاستثماري لجذب رأس المال الاجنبي (بوزيدي، 1999، الصفحات 139-140).

الفترة من 2000 إلى 2017

من أجل تسريع وتيرة إرساء قواعد السوق، شرعت الحكومة الجزائرية في تطبيق مجموعة من البرامج المتعلقة بالتأهيل التنافسي لأغلب المؤسسات الصناعية العمومية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة لمختلف الوزارات من خلال عمليات الشراكة مع مكاتب دراسات المؤسسات الاجنبية، أما المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الخاصة فقد تم تأهيلها من طرف الخبراء الجزائريين. وبشكل عام استهدف برنامج التأهيل الاستراتيجي جانبين: الجانب الداخلي المتعلق بتنافسية المؤسسة، والجانب الخارجي المتعلق بمحيط المؤسسة، وفيما يلي نستعرض وبشكل مختصر أهم محاور ومضامين هذه البرامج:

أ– البرنامج الوطني لتحسين التنافسية الصناعية لوزارة الصناعة: طبقا لتوصيات منظمة الامم المتحدة المتعلقة بالتشخيص الاستراتيجي والتأهيل المؤسساتي لكبري المؤسسات الصناعية التابعة لوزارة

الصناعة والقائمة على ضرورة اعتماد قاعدة بيانات موسعة تتوافر على كل المعلومات الاساسية عن: المحيط والواقع الذي تنشط فيه المؤسسات الصناعية، والتطور التاريخي للقطاعات الصناعية في كل منطقة. تم تحديد أهم الفروع والمناطق الصناعية التي من خلالها يمكن خلق صناعة تنافسية، حيث تم تحديد ثلاثة فروع صناعية تمتلك الصناعة الوطنية فيها ميزة تنافسية (رفيقة، 2018، صفحة 15):

-الصناعات المعتمدة على الموارد الاولية المتوفرة في الجزائر: البتروكيمياء، الصلب، مواد البناء.

-الصناعات المحققة للقيمة المضافة: الصناعات الغذائية، الكهربائية، الإلكترو منزلية.

-الصناعات الموجهة لتلبية الطلب المحلي: صناعة السيارات، صناعة وسائل النقل، عتاد الاشغال العمومية. أما من حيث الانتشار الجغرافي فقد تم تحديد أربعة أنواع من المناطق الصناعية (رفيقة، 2018، صفحة 17):

-منطقة التنمية الصناعية المندمجة، قطبين تكنولوجيين. مناطق متخصصة، مناطق متعددة النشاط تتوزع على مختلف ولايات الوطن، باستثناء ولايات الجنوب وهو ما يعاب على هذه الاستراتيجية.

بالنسبة للجانب التمويلي يتكفل صندوق الترقية والتنافسية الصناعية بتقديم دعم مالي مباشر بالإضافة الي تغطية نفقات التشخيص الاستراتيجي الشامل وهياكل الدعم التي تساهم في تحسين الجودة المتعلقة بالمعايرة والتقييس الصناعي، التكوين والبحث والتطوير للأقطاب والمناطق السالفة الذكر.

ب- برنامج ميدا للدعم (2002) والبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2007)

- **برنامج ميدا لدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**: يتضمن محورين يتعلق الاول بتحسين تنافسية المؤسسات الصناعية التابعة لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية في جميع المجالات: التطوير الاستراتيجي، التسويق، إدارة الاعمال، التنظيم، تسيير الموارد البشرية، الانتاج، المالية والمحاسبة، مراقبة التسيير. أما المحور الثاني فيتضمن تحسين أداء المؤسسات المالية

الجديدة المتخصصة في تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة من خلال أدوات مالية جديدة (القرض الإيجارى، راس مال المخاطرة، الفوترة،الخ.).

يتضمن هذا البرنامج مجموعة من الشروط التي يجب استفاءها من طرف المؤسسات الراغبة في الاندماج في البرنامج والمنتمية للقطاعات التالية: الغذائية، مواد الانجاز، الصيدلة، صناعات كيميائية، الاحذية والجلود، النسيج والألبسة، السلع المصنعة عامة، خدمات الصناعة. نلخص أهمها في الجدول رقم (3).

الجدول 3: شروط الاندماج في برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات

نوع النشاط	مدة النشاط	عدد العمال	راس المال الاجتماعي	التأمين	دفع تكاليف التأهيل التنافسي
القطاعات التي حددها البرنامج	3 سنوات	10 إلى 250	60 % من راس المال باسم شخص معنوي جزائري	وجوب الانخراط ب CNAS	20- % على عاتق المؤسسة الراغبة في الاندماج في البرنامج 80% الباقية يتحملها UE

المصدر: حنان جودي، 2017، ص 46

-البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2007: في إطار نفس مبادئ مشروع ميدا، استهدف هذا البرنامج المؤسسات العمومية والخاصة الحاملة للجنسية الجزائرية التي لها نشاط مدته سنتين، ولا تعاني من مشاكل مالية، وراغبة في الاستفادة من التأهيل لتقوية تنافسيتها على مستوي السعر والجودة تحت إشراف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، وبتمويل من الصندوق الوطني لنفقا التأهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الراغبة والمستوفية للشروط.

ج- برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في استخدام تكنولوجيا العلوم والاتصال: جاء هذا البرنامج في إطار الشراكة الاورومتوسطية، يستهدف تأهيل 500 مؤسسة صناعية وغير صناعية التابعة لوزارتي الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار ووزارة البريد وتكنولوجيا الاعلام والاتصال، وكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من برنامج سابق للتأهيل تمتلك علي الاقل 20 فردا بينهم 3 إطارات وتحقق رقم أعمال أكثر من 100 مليون دج.

2.3 تقييم أداء المؤسسات الصناعية في ظل برامج التأهيل

لتقييم أداء المؤسسات الصناعية في الالفية الثانية المتزامنة مع برامج التأهيل، سنستدل بنتائج بعض الدراسات التي تناولت بالتحليل والقياس أداء هذه المؤسسات (جودي، 2017، صفحة 46)، كما نستدل ببعض المؤشرات الاقتصادية لتقييم نتائجها بدلالة القيمة المضافة للاقتصاد الوطني على المستوي الكلي. خاتمة أغلب الدراسات الميدانية التي تناولت موضوع التأهيل الاستراتيجي أفضت إلي:

– وجود أثر ضعيف لبرامج التأهيل في تحسين تنافسية المؤسسة على مستوي السعر، الجودة والابتكار.

–كما أظهرت نتائج التحليل المقارن تحسن أداء المؤسسات التي أخذت بتوصيات مكاتب ولجان الدراسات المتعلقة بالتأهيل الاستراتيجي مقارنة بالمؤسسات التي لم تنضم إلى البرنامج او لم تتمكن من الانخراط فيه نتيجة العوائق المتعلقة بإجراءات الانخراط والتي تسودها البيروقراطية والمحسوبية، صعوبة الاتصال، تأخر آجال إعداد التشخيص الاستراتيجي والتأخر في الاستثمارات المادية.

–بشكل عام استراتيجية التأهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فعالة فقط للتنافس على المستوي الوطني وهذا في ظل التدابير الجبائية والجمركية والتنظيمية التي أقرتها الحكومة لضبط وحظر الاستيراد ابتداء من 2008 والتي شملت قرابة 851 مادة. أما بالنسبة للأداء التنافسي على الصعيد الاقليمي والعالمي فيبقي محدود، لأن الجانب الثاني من الاستراتيجية المتعلق بتأهيل المحيط غير واضحة المعالم نظرا لارتباط العوامل المختلفة للمحيط.

وللوقوف على مدي مساهمة مختلف الاصلاحات الاقتصادية المعتمدة منذ سنة 1990 والتي كان من المفترض أن تعزز أداء المؤسسات الاقتصادية بما يساهم في تحقيق هدف مزدوج يتمثل في: نمو اقتصادي غير تضخمي كما نص عليه التشريع المتعلق بالنقد والقرض، نستدل بمعدل الكساد التضخمي كمؤشر على فعالية السياسة الاقتصادية والمفترض أنها تعكس حسن أو تقصير تنفيذ مضامين كل الاصلاحات التي تطرقنا إليها سابقا. طبقا للدراسات الاقتصادية يتم رصده هذا المؤشر في الاقتصاد لما يكون مجموع كل من معدل

التضخم ومعدل البطالة أكبر من 8 % (علي،1993، صفحة 489)، الشكل أدناه يوضح تطور هذا المعدل بدءا من سنة 1990.

الشكل 2: تطور مؤشر الكساد التضخمي في الفترة 1990-2014

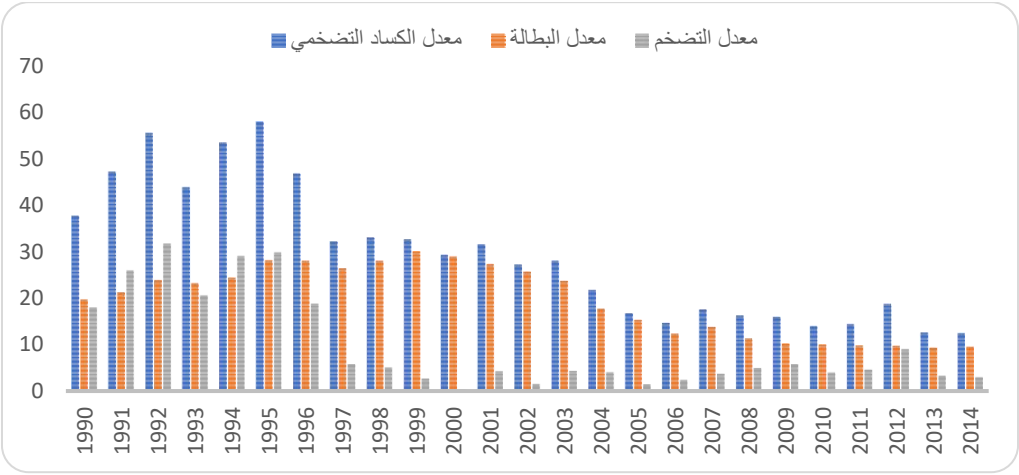

المصدر: تم إعداده بناءا على تقارير بنك الجزائر للسنوات المعنية

يعكس الشكل رقم (2) تفشي ظاهرة الكساد التضخمي في الاقتصاد الوطني حيث نعاين أن مؤشر الركود التضخمي في أغلب سنوات الفترة (1990-2014) كان يفوق المعدل 8%، وهو ما يقودنا الي الاستفسار حول أسباب تفشي هذه الظاهرة في الاقتصاد الوطني، ومدلولاتها بدلالة مدي مساهمة القطاع الصناعي في النمو الاقتصادي وخفض البطالة، وبالمقابل مدي حرص صانع القرار علي الالتزام بتجسيد الاصلاحات المعلنة والهادفة الي تعزيز الاستقرار النقدي كشرط ضروري يوفر بيئة مستقرة ومحيط يسوده اليقين يتيح للمستثمرين الخواص المحليين والأجانب إمكانية التشخيص الاستراتيجي السليم وغير مضلل بعيدا عن التأثير المشوش للتضخم.

في الواقع، تفشي ظاهرة البطالة يعكس من جهة مساهمة القطاع الصناعي المحتشمة في الناتج المحلي الاجمالي من جهة، وتباعا قدرته الضعيفة في توفير العمالة واحتواء البطالة وهو ما نعاينه بوضوح في التقرير السنوي الصادر عن بنك الجزائر والمتعلق بالتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر (الجزائر، سبتمبر 2017)،

حيث بلغ متوسط مساهمة القطاع الصناعي في PIB للفترة (2007-2016) معدل 8%، في حين متوسط نسبة العمالة بالنسبة للسكان الناشطون لنفس الفترة لم يتجاوز المعدل 10 %

في حين تعكس مستويات التضخم المرتفعة على طول الفترة (1990-2014) عدم الاستقرار النقدي الناجم عن ضعف تحكم السلطة النقدية في نمو الكتلة النقدية المعتبر مقارنة بنمو العرض الاجمالي للاقتصاد. وهو ما يترجم ضعف فعالية السياسة النقدية في استهداف معدلات التضخم بسب هيمنة المالية علي نقدية البنك المركزي، وما يؤكد ذلك هو تراجع المشرع عن الاقرار باستقلالية بنك الجزائر في قانون النقد والقرض والذي تم تعديله وإلغاؤه في فترات لاحقة، لاعتماد التمويل التضخمي لتمويل المشاريع العمومية، وهو ما يفسر المفارقة المتعلقة بمقاومة القطاع العام للقطاع الخاص من حيث الدعم والاستفادة من تمويل القطاع المصرفي علي الرغم من أن القانون والإطار التشريعي منذ سنة 1986 كان من المفروض أن يؤسس لميكانيزنات اقتصاد السوق التي تتيح للقطاع الخاص المساهمة في عملية التنمية.

4. خاتمة

من خلال دراستنا لموضوع الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر من حيث محتواها المتعلق بتحسين أداء المؤسسات الصناعية يمكننا أن نستخلص العديد من الاستنتاجات والتوصيات وذلك كما يأتي:

-تعتبر سنة 1986 سنة التحول من حيث المحتوي المتضمن في الاصلاحات الاقتصادية والمقر بتحسين أداء المؤسسات الاقتصادية وبالأخص تلك المندرجة في سياق الاستثمار الصناعي. من خلال ترسيخ مبدأ الاستقلالية والتعامل وفقا لمبادئ القانون التجاري والتي تستدعي تقصي المردودية والتي تتضمن وجوب تحسين الأداء والعمل وفق الحتمية الاقتصادية للتكيف مع السوق وضمان البقاء فيه.

– المقارنة المعاينة بين الإجراءات المعلنة والنتائج المجسدة علي أرض الواقع، تشير إلى أن الاهداف المتوقعة من هذه الاصلاحات لم تكن بالمستوي المرغوب فيه ولم تكن ذات دلالة من حيث مساهمة القطاع الصناعي في تحقيق التنمية بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية. وهو ما يؤكد خطأ الفرضية المتبناة في بحثنا.

– على الرغم من أن محتوي الاصلاحات يتضمن بشكل صريح اعتناق مبادئ السوق المقرة بحرية الاستثمار، الملكية الخاصة والمنافسة، إلا أن توزيع مجالات الاستثمار الصناعي في الجزائر يبقي شديد الارتباط بتوجهات صانع القرار المسؤول عن تحديد الاختيارات والسياسات الاقتصادية، والذي يميل إلي اعتماد مركزية التسيير الاداري والهيمنة على مصادر التمويل المالي ومزاحمة القطاع الخاص.

وعلى ضوء هذه النتائج نقترح التوصيات الآتية:

–التعجيل في اعتماد آليات تحقق النموذج التنموي ذات منطلق يركز على العنصر البشري باعتباره النواة الحقيقية للمؤسسة الصناعية حتى تكون بحق الركيزة الاساسية للتنمية من خلال:

- الاستثمار في التربية والتعليم والمعرفة الاقتصادية
- القيم والأخلاق وروح المبادرة والمواطنة والمسؤولية الاجتماعية للدولة في تماسك المجتمع.

–تفعيل دور البنك المركزي والمجلس الوطني للاستثمار ومجلس المحاسبة ودور العدالة في ربط المسؤولية بالمحاسبة، من خلال منحهم استقلالية قانونية حقيقية عن السلطة التنفيذية كي يتم التأسيس للمراقبة وضبط تجاوزات الهيئات العمومية حتى ينسني التطبيق الفعلي لمضمون الإصلاح الاقتصادي وحماية قطاع الاعمال والاستثمار من الاحتكار وتمكين مساهمة القطاع الخاص في عملية التنمية.

5. قائمة المراجع

-Colin, M. (1994). La politique macroéconomique. Paris: Armand Colin.،

-Jaquet, S. (2020, 03 04). Management de la Performance : des concepts aux outils. Récupéré sur http://creg.ac-versailles.fr/IMG/PDF/Management de la performance-des concepts aux outils.pdf

- بنك الجزائر .(سبتمبر 2017) .التقرير السنوي 2016التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر .الجزائر :بنك الجزائر.

– بهلول ,م .ب .(1999) .سياسة التنمية في الجزائر وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني :إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني . الجزائر :ديوان المطبوعات الجزائرية.

– بوزيدي ,ع .ا .(1999) .تسعينات الاقتصاد الجزائري .الجزائر :دار موفم للنشر.

- توفيق ,ح ,أ .(1980) .الادارة المالية .بيروت :دار النهضة العلابية للطباعة والنشر.

- جودي ,ح .(2017) .استرتيجية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار لتدارك الفجوة الاستراتيجية والانماج في الاقتصاد التنافسي، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص علوم تسيير .جامعة بسكرة.

- رفيقة ,ص .(06-07/11/2018) .استراتيجية تطوير القطاع الصناعي كآلية للنهوض بالاقتصاد الجزائري بعد الصدمة البترولية . الملتقي العلمي الدولي :استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر .(pp. 1-20)الجزائر : جامعة البليدة.

- شرابي ,ع .ا .(2004) .الاقتصاد الجزائري .الجزائر :مطبعة جامعة منتوري.

-شيخ ,ا .(2009) .الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة .مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني.283-255 ,

- عباس ,ب ,2004) .يوليو .(التشبيت والتصحيح الهيكلي .سلسلة جسر التنمية، العدد 31، المعهد العربي للتخطيط الكويت .pp ,1-24.

- عدون ,ن .د .(2003) .الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة اسباب الانضمام النتائج المرتقبة ومعالجتها .الجزائر :دار المحمدية العامة.

- فريدة ,ب .ي .(2000) .تقنيات وسياسات التسيير المصرفي .الجزائر :ديوان المطبوعات الجزائرية.

-كافي ,م .ي .(2014) .الحسابات الاقتصادية القومية واستخدامها في التخطيط والتنمية .الاردن :مكتبة المجتمع العربي.

-مدني بن شهرة. (2008). الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية). الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.

- مسعود ,م .(2012) .التسديد المسبق للديون الخارجية :حالة الجزائر .مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية، المجلد 01، العدد112-99 ,

Industrial Economics Review (KHAZZARTECH)
EISSN: 2588-2341 ISSN:1112-7856
Volume: 12 / N°: 01 (2022)
Page **233-255**

Assessment of Algeria economic reforms in terms of the content of the industrial companies' performance

Aissa Boulkhoukh [1*], Mostafa Kitcheh [2]

[1] University of Batna 1, Hadj Lakhdar (Algeria),
aissa.boulkhoukh@univ-batna.dz

[2] University of Batna 1, Hadj Lakhdar (Algeria).
kitcheh05mostafa@gmail.com

***Received*: 12-02-2022** ***Accepted*: 09-06-2022**

Abstract

This study aims to conduct a preliminary assessment of the industrial companies' performance in the light of the economic reforms adopted by Algeria since its independence up to date, considering that they are the fundamental pillars of development.

It has been found that they have a poor performance, which is mainly linked since the start to the estimates the strategic-economic plan adopted for developing the industrial sector.

Keywords:
Performance;
Efficiency;
Autonomy of companies;
Industrial restructuring;
Rehabilitation.
.

JEL Classification Codes: N1, L6, E6

[*] **Corresponding author**